المجتمع والناس

إعداد/إيفاق سلطان

بمناسبة عيدهم وتحفيزاً لجهودهم

اليوم ..البيضاء تكرم العمال المبرزين

البيضاء / سبأ

تكرم محافظة البيضاء اليوم 100 عامل وعامله من مختلف قطاعات الإنتاج والمرافق الخدمية بمناسبة عيد العمال العالمي.

وقال مدير عام الشؤون الاجتماعية والعمل بالمحافظة احمد يحي القشار لوكالة الانباء اليمنية سبأ «ان التكريم يأتي تقديراً للجهود التي يبذلها العمال في مختلف مواقع البذل والعطاء والإنتاج ودورهم في العملية التنموية والديمقراطية».

وأضاف بان المكرمين سيمنحون شهادات تقديرية من قيادة السلطة المحلية والجوائز التشجيعية المخصصة من جهات عملهم .

وأعرب القشار عن أمله في أن يكون هذا التكريم حافزاً لبذل المزيد من الجهد من جميع العمال والاسهام في تحقيق التنمية المستدامة وتحريك عجلة الاقتصاد.

ودعا مدير الشئون الاجتماعية والعمل اتحاد الغرف التجارية الى الاهتمام بالعمالة المحلية وتحسين أوضاعهم المالية بما يتناسب مع إستراتيجية الاجور والمرتبات.

وحث كافة المرافق على ضرورة تنفيذ برامج تدريبية وتأهيلية للعمال لتطوير مهاراتهم وقدراتهم وتوفير إجراءات الصحة والسلامة المهنية في مرافق العمل للحفاظ على الصحة والسلامة والقضاء على مخاطر العمل لخلق بيئة سليمة تساهم في رفع الإنتاج.

تسرب الفتيات من المدارس

الفتيات يتركن الدراسة للزواج المبكر بدوافع الخوف من العار والنظرة الدونية للمرأة

تعد مشكلة تسرب التلاميذ من المدارس من أبرز المشكلات التي تواجهها المدارس وبعد أن بدأ المتسربون يعيدون تشكيل أنفسهم في عصابات بدلاً من تشكيلات الصفوف المدرسية التي لم تغط احتياجاتهم النفسية ، ابتكروا لأنفسهم طرقاً خاصة ، واستفادوا كثيراً من القنوات الفضائية في التطبيق.

ايفاق سلطان سيف

43 ٪ من الفتيات ينقطعن عن الدراسة

التقينا بالأستاذة / بشرى علي مدرسة في الثانوية العامة تقول أن نسبة 43 %من الملتحقات بالتعليم الأساسي ينقطعن عن الدراسة قبل الوصول إلى الصف التاسع ، في الوقت الذي ما تزال 46% تقريباً من الفتيات ما بين سن السادسة والرابعة عشرة غير ملتحقات بالتعليم وخاصة في الأرياف ، فإذا كانت حالات التسرب في أمانة العاصمة لوحدها تتجاوز نسبة (60%) فكيف سيكون الحال في بقية المدن الصغيرة والثانوية والأرياف القريبة والمدن والأرياف النائية؟

مشكلة توزيع المدارس

يضيف / محمد نعمان / توجيه مدرسي : هناك مشكلات في توزيع المدارس ، مناطق المدارس فيها أكثر من البيوت ، ومناطق يسير فيها الطلاب إلى المدارس بالساعات ، إضافة إلى ان مشكلة الفساد الإداري ، وان بعض المدرسين لا يؤدون واجبهم على أكمل وجه مما يسبب الإحباط لمن يوجد لديهم الرغبة في التعليم لذلك ينقل الكثير من الأهالي أولادهم إلى المدن إذا كانوا يرغبون في تعليمهم .

تسرب الأولاد والفتيات من المدرسة

أما الأخت / مها سعيد خريجة جامعية تقول : تركت صديقاتي الثلاث المدرسة ، وأنا الوحيدة واصلت دراستي إلى الجامعة وبالنسبة لتسرب الطالبات من المدرسة فليست الطالبات من يتسربن فحسب بل الطلاب ايضاً يتسربون والأسباب متقاربة ، غير أن مشكلة الطالبات في ترك الدراسة يكون وراءها الزواج المبكر وتدخل بعض الأقارب بدوافع الخوف من العار والنظرة الدونية للمرأة . تواصل الأخت مها فتقول هناك تقارير تشير إلى أن عدد الملتحقين بالتعليم الأساسي يقدر بأربعة ملايين بينهم فقط بين مليون ونصف المليون فتاة، أي أن نسبة التحاق الفتيات تصل إلى (83 %) وتنخفض هذه النسبة إلى (29 %) في التعليم الثانوي نتيجة التسرب المبكر للفتيات من التعليم قبل الوصول إلى الصف التاسع وان اقل من النصف يحصلن على فرصة التعليم الجامعي.

اتجاهات تسرب الفتيات

سنا سالم/ مدرسة بالثانوية العامة / تقول أن الفتيات يتسربن من المدارس إلى أكثر من اتجاه، بعضهن للزواج وإنجاب أطفال جهلة، وبعضهن يخضن تجربةالزواج السياحي.

يتسربن للعمل في ترويج المنتجات

هدية أحمد/ مدرسة تقول: هناك فتيات يتسربن من المدارس للعمل في ترويج منتجات لشركات عملاقة، والحصول على قيمة (كروت شحن جوال) وهن لسن في حاجةاليها/ لأن بعضهن ظروفهن مناسبة ولكن تخرج الفتاة في الصباح من البيت وتعدل عن طريق المدرسة إلى طريق الشركة، والمدرسة لا تقوم بواجبها في البحث عن الطالبة وتبليغ أهلها بغيابها، والشركة لا تقوم بواجبها ايضاً والتأكد من وضع (موظفة الترويج) بقدر ما تفضل هذا النوع من الموظفات لتوفير التكاليف التي تطلبها موظفة أخرى.

اتجاهات التسرب عديدة منها الزواج المبكر وإنجاب أطفال

(76 ٪) من اليمنيات أميات

نبيلة محسن/ أخصائية اجتماعية/ تقول: أشارت إحصائية اليونيسيف إلى أن 76 %من اليمنيات أمياتوالنسبة قابلة للزيادة، إضافة إلى انعدام وجود المدارس في كثير من مناطق الريف، وعدم وجود المدرسين في مناطق أخرى، حيث تعتبر الأسرة هي السبب والأهم بعد الحكومة في استمرار هذه المشكلة في عدم توعية الوالدين للأبناء الذي يعد ركيزة مهمة في شكل التعامل الذي يقومان به تجاه الأبناء والبنات، ففي بحث صدر عن مركز متخصص في دراسة المجتمع وتناول مجتمعاً بدوياً، تشير نتائج البحث إلى أن أمهات الطالبات اللاتي يدرسن، تعلمن بين (0 – 9) سنوات تعليمية وتراوحت أعمارهن بين (40 – 45) عاماً، ولديهن (7 – 9) أولاد أما آباء الفتيات اللاتي يتعلمن فجميعهم يعملون ومعظمهم أنهى الدراسة الثانوية.

تواصل الأخت نبيلة حديثها قائلة: أما الفريق الثاني من البحث بين أن أمهات الطالبات اللاتي تسربن من التعليم معظمهن بناتاً و 30% منهن تعلمن حتى الصف السادس ومعدل عمر هؤلاء الأمهات (40 – 45) عاماً، وعدد الأولاد عندهن هو أكثر من (10) أولاد و (40 %) من آباء هؤلاء الفتيات عاطلون عن العمل، وتعلموا بين (7 – 9) سنوات تعليمية لذلك أوصى البحث بمعالجة ظاهرة التسرب من خلال إيجاد علاقة تماثلية بين الأسرة والمدرسة ومن خلال ربط الأسرة «الوالدين» بأنشطة المدرسة وإشراكهم في صنع قراراتها والاطلاع على الحالة فيها بشكل دقيق وكذلك القيام بقيادة حملة تنويرية داخل المجتمع يقودها مثقفون من داخل المجتمع وبخطاب قريب من وجدان الفئة المستهدفة وأيضاً التوجيه والإرشاد بواسطة رجال الدين في هذا المجال.

العملية التعليمية

ايفاق سلطان سيف

المقصود بالعملية التعليمية- التربوية بكافة أشكالها و أداتها المنهج الدراسي، الخضوع إلي عمليات متعاقبة ولكنها متداخلة بالوقت نفسه، هي عملية تحديد الأهداف التربوية- التعليمية وعمليات التخطيط والتنفيذ وعملية التقويم التي تبدأ منذ بداية تلك العمليات وتواكبها وتتداخل معها،. فتحديد الأهداف وصياغتها يحتاج إلى تقويم لمعرفة مدى شمولية تلك الأهداف ووضوحها وواقعيتها وإمكانية تحقيقها لمطالب المجتمع، والعلم والتقنية ومطالب المتعلمين بكل شي جديد يقدمونه للآخرين للاستفادة منه . كما أن تنفيذ المناهج يحتاج إلى عملية تقويم مصاحبة ومستمرة زد على ذلك مثل مرحلة التقويم النهائي التي تجرى لمعرفة مدى ما تحقق من أهداف مرسومة في الخطة وما الصعوبات التي واجهت التنفيذ؟ وماهي نقاط الضعف والقوة؟ لذلك قيل ان التقويم عملية مستمرة وعملية نهائية وحتى خطط التطوير والجهود التي تبذل في ضوء نتائج عملية التقويم النهائي من أجل تحسين العملية التعليمية هي الأخرى تحتاج إلى تقويم للتأكد من صحة التحسينات المقترحة .

كما ان الأهداف ليست نهائية وليست ثابتة، بل هي متغيرة تبعا للعديد من العوامل الاجتماعية- الاقتصادية والعلمية-التقنية والتربوية –الثقافية، لذلك فهي تخضع للتقويم بين الحين والآخر. كما ان الأهداف تخضع لعملية تقويم أخرى على المستوى التنفيذي وذلك عن طريق الرجوع إلى الأهداف لفحص المحتوى والعملية التعليمية- التربوية في أثناء مسيرة هذه العملية للتأكد من أن العمل اتخذ المسار الصحيح وهناك مرحلتان يضيفهما أحد المؤلفين هما-المرحلة الأولى تكون قبل البدء في تنفيذ المنهج ويقصد بها أن يتعرف المتعلم منذ البداية على مستويات التلاميذ ومستويات خبراتهم السابقة .

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة المتابعة، وهي تلك المرحلة التي تسبق مرحلة التقويم النهائي ويقصد بها التعرف على آثار التعلم المؤجل أي أثر الموقف على احتفاظ المتعلم بحصيلة ما تم تعلمه. وعليه يمكن القول:أن عملية التقويم توازي عمليتي التخطيط والتنفيذ، واستنادا إلى ذلك يعرف المؤلفون عملية التقويم بأنها: عملية إجرائية منظمة لجمع المعلومات والبيانات وتحليلها وتفسيرها وإصدار أحكام قيمة تتعلق بالعملية التعليمية – التربوية وعناصرها كافة، فارجو من الجهة المختصة ممثلة بوزارة التربية والتعليم الاهتمام بالعملية التعليمية ليستفيد منها الأجيال ويصبح لدينا العديد من الأجيال المتعلمين .

2800 حالةاستقبلها في يومه الأول

بدء فعاليات المخيم الطبي 22 مايو الـ 12 بالملاحيظ صعدة

صعدة / سبأ

دشنت أمس الأول بالملاحيظ مديرية الظاهرفي محافظة صعدة فعاليات المخيم الطبي 22 مايو الـ 12 لتقديم الخدمات الطبية المجانية المتكاملة لأبناء مديريات المحافظة .

وأوضح رئيس المخيم نائب رئيس شعبة التأمين الطبي بالحرس الجمهوري الدكتور صالح عيظة أن المواطنين في المديريات المجاورة توافدوا منذ الصباح الباكر إلى المخيم .. مشيرا إلى أن عدد المترددين على المخيم في اليوم الأول بلغ 2800 حالة مرضية في التخصصات الطبية المختلفة.

وأكد أنه تم تحضير 45 حالة تمهيدا لإجراء عمليات جراحية في التخصصات الطبية الأنف والأذن والحنجرة والعيون والجراحة العامة وجراحة التجميل والنساء والولادة.

وحث الدكتور عيظة المواطنين في المديريات المجاورة للمخيم على الاستفادة القصوى من الخدمات الطبية المجانية .. لافتا إلى أنه سيتم تحويل الحالات المرضية المستعصية التي لا يمكن معالجتها في المخيم الى المستشفيات الكبرى بأمانة العاصمة لإجراء المعالجات والعمليات اللازمة .

إلى ذلك توقع مدير عام مكتب الصحة العامة والسكان بالمحافظة الدكتور حنبوش حسين حنبوش أن يتزايد الإقبال على المخيم خلال الأيام القادمة خاصة وأن مديريات الظاهر وشدى والساقين وحيدان قريبة للمخيم وبها كثافة سكانية مرتفعة.

ودعا الدكتور حنبوش المواطنين بالمديريات المجاورة إلى الاستفادة من خدمات المخيم في التخصصات الطبية النادرة والأدوية المختلفة لجميع التخصصات .. معربا عن شكره وتقديره لقيادة الحرس الجمهوري على الاهتمام بتنظيم مخيمات طبية في المحافظات المختلفة.

يذكر أن المخيم الطبي 22 مايو الـ 12 بمحافظة صعدة يضم خياما خاصة لكل من الرجال والنساء في اختصاصات الباطنية العامة، الجراحة العامة، جراحة الأنف والأذن والحنجرة، جراحة وطب العيون، جراحة وطب الأسنان، والأمراض الجلدية والتناسلية، بالإضافة إلى عيادة جراحة العظام والعمود الفقري والأعصاب وجراحة المسالك البولية والنساء والتوليد وتنظيم الأسرة وغيرها من التخصصات.

كما يضم 40 طبيبا اختصاصيا في جميع التخصصات الطبية بالإضافة إلى 210 كوادر طبية يتوزعون ما بين أطباء عموم وتمريض وإداريين.

في دراسة لخبير دولي من لجنة الأسكوا عن السلامة المرورية في اليمن

التعدي على حرية الطرق عامل رئيسي للحوادث المرورية

عدم نجاح جهود السلامة المرورية يعود الى تعدد الجهات المسؤولة عنها وقلة الموارد المخصصة

صنعاء / سبأ

أكد الخبير الدولي في مجال السلامة المرورية باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا) الدكتور بسام عناني أن اليمن من أكثر الدول التي تعاني من مشكلة الحوادث المرورية حيث بلغ إجمالي عدد وفياتها خلال العام الماضي 2008م، 2897 حالة وفاة و أكثر من 20 ألف مصاب وفقا للإحصائيات الرسمية.

ولفت إلى أن هذا العدد لا يمثل سوى 70 بالمائة من العدد الحقيقي للوفيات نظرا لأن بعض الحوادث لا يتم الإخبار عنها، كما أن هذا الرقم يمثل الوفيات التي تحدث في مكان الحادث بينما لا يتم احتساب الوفيات التي تقع لاحقا في المستشفيات أو غيرها نتيجة للحوادث أسوة بما يتم الإعلان عنه في معظم الدول التي تعتمد النظام الآلي الحديث، وتعريف الوفاة التي تقع ضمن 30 يوما من وقوع الحادث.

وأشار الدكتور عناني إلى أن الحوادث المرورية علاوة على مضارها الاجتماعية والإنسانية، تمثل عائقا اقتصاديا كبيرا يضاف إلى مصاف مسببات التخلف التنموي في المجتمع.

وبين أن أبرز مشاكل السلامة المرورية في اليمن تعود إلى نقص الكفاءات المؤهلة بشكل عام في مجال إعداد وتحليل البيانات المرورية، وعدم اكتمال الإحصاءات عن الحوادث مما يحول دون التمكن من وضع الأهداف المحددة لخفض مؤشرات الحوادث..

ويؤكد الدكتور عناني في ورقة عمل قدمها خلال اجتماع موسع عقد بوزارة النقل مؤخرا وضم الجهات ذات العلاقة، أن غياب برامج التوعية والتربية المرورية بشكل واضح من أبرز الصعوبات التي تؤدي إلى العديد من الممارسات غير المألوفة مثل الاعتداء المتكرر على إشارات الطرق والتعدي على حرية الطرق من حيث استخدام جزء من الطريق لأغراض التجارة أو كأماكن لوقوف وسائل النقل الأجرة.

وقال» من العوائق أيضا غياب الرقابة المرورية بشكل مستمر مما يسمح بممارسات تؤدي إلى وقوع العديد من الحوادث مثل قطع الإشارات الحمراء وعدم استخدام وسائل النقل العام بشكل آمن وافتقارها لوسائل الأمان والسماح بعدد كبير من الركاب، وعدم متابعة السائقين الذين تتكرر مخالفاتهم، إضافة إلى ضعف مراقبة مدارس تعليم القيادة وإعطاء رخص القيادة وترخيص المركبات».

وتطرق الخبير الدولي إلى مشاكل السلامة المرورية والاستخدام المفرط وغيرالآمن للدراجات النارية غيرالمرخصة والتي تزاول مهنة نقل الركاب بالأجرة، وكذا غياب وسائل الأمان بشكل كبير سواء من حيث استخدام خوذ الأمان أو افتقار الدراجات لوسائل الأمان المطلوب توفرها في المركبة مثل استخدام الأضواء.

وأفاد خبير الأسكوا أن من المشاكل التي يجب التركيز عليها في هذا الجانب تعدد الجهات المسؤولة عن السلامة المرورية وعدم وجود أي وجه من التعاون والتنظيم مما يؤدى إلى تبعثر المسؤوليات وغياب الإدارة السياسية الواضحة لإعطاء السلامة المرورية أولوية وهو ما أثر كذلك على ضعف المخصصات المقررة لهذه الغاية.

وتطرق لإشكاليات افتقار العديد من الطرق خاصة داخل المدن إلى وسائل الأمان مثل الإنارة والحواجز المعدنية والجزر الوسطية والعلامات المرورية وغيرها.

وخلص الخبير الدولي الدكتور عناني إلى أن هناك عاملين رئيسيين يحدان من نجاح الجهود نحو إدارة ناجحة في مجال السلامة المرورية على الطرق في اليمن أولهما يتعلق بتعدد الجهات التي لها علاقة بالسلامة المرورية وتضارب أهدافها وبرامجها، والثاني قلة الموارد المالية المخصصة لهذه الجهات مما يسبب عدم وضع السلامة المرورية ضمن أولويات أعمالها أو بسبب قلة إدراك هذه الجهات للدور الذي يمكن أن تساهم به في تحسين وضع السلامة المرورية على الطرق.

وحث على إجراء دراسة تقييمية شاملة لوضع إستراتيجية عامة عن وضع سلامة المرور على الطرق بهدف تحديد مناطق الضعف والقصور في كل الجوانب وبيانات حوادث المرور والتصميم الهندسي للطرق، وتدريب السائقين والفحص وترخيص المركبات والتأمين على الركاب والرقابة المرورية وبرامج التوعية المرورية والإعلام والتربية المرورية والتصميم والدراسات بما فيها كلفة الحوادث.

كما أكد ضرورة تحديد عمل ودور كل وزارة (جهة) مختصة في مجال السلامة المرورية في إطار هذه الإستراتيجية بما يكفل التنفيذ الأمثل وخفض الوفيات المصاحبة.

ونوه إلى استعداد الدول المتقدمة لتقديم الدعم اللازم للدول النامية في مجال السلامة المرورية شريطة تبني خطوات فعالة نحو إنشاء إدارة متكاملة لإدارة برامج تحسين السلامة المرورية على الطرق أهمها تحديد الجهة أو الوزارة السياسية التي تتولى الإشراف والتنسيق مابين الجهات المتعددة والعاملة في مجال السلامة المرورية.

ويؤكد الدكتور عناني استعداد (الأسكوا) لمساعدة اليمن بإعداد الشروط المرجعية للدراسة المفصلة عن تقييم الوضع الراهن للسلامة المرورية والخطوط العريضة التي يجب أن تشتمل عليها الإستراتيجية الشاملة، كذلك المساعدة في تحديد الجهات الاستشارية التي يمكن أن تساهم في إعداد الإستراتيجية.